عرض رسالة ماجستير:

ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي

للباحث/ منظور أحمد حاجى فضل(*)
عرض الباحث/ على أحمد شيخون(**)

اختار الباحث هذا الموضوع لعدة **أسباب أهمها**:

١- الحاجة إلى بيان مزايا الأحكام الفقهية المتعلقة بالاقتصاد.

٢- معرفة القواعد والضوابط الشرعية للاستهلاك الفردي.

٣- اتصاله بحياة الأفراد اليومية.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وفصل تمهيدي.

فصل تمهيدي: في شرح الموضوع لغةً واصطلاحاً.

الفصل الأول: مبادئ الاقتصاد الإسلامي لترشيد الاستهلاك الفردي للسلع والخدمات.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مبدأ مشروعية مصادر الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الثاني: مبدأ مشروعية أوجه الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الثالث: مبدأ الأولوية في الإنفاق الاستهلاكي.

(*) نال بها درجة التخصص (الماجستير) في السياسة الشرعية من كلية الشريعة والقانون بالقاهرة.
(**) مساعد باحث بالمركز.

المبحث الرابع: مبدأ الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الخامس: مبدأ عدم الأثرة الفردية في الإنفاق الاستهلاكي.

الفصل الثاني: أهداف الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الاستهلاك الفردي

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الحفاظ على صحة الفرد.

المبحث الثاني: حماية الأموال من العبث وسوء الاستغلال.

المبحث الثالث: تحقيق التوازن بين الجانب المادي والروحي للاستهلاك.

المبحث الرابع: حماية المستهلك والمجتمع من الأضرار والمخاطر.

المبحث الخامس: توفير المعيشة المرضية لكل فرد.

المبحث السادس: توفير مستوى الطلب الكلي لتحقيق التوظف الكامل.

الفصل الثالث: منهج الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الاستهلاك الفردي

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: حظر إنتاج غير المباح من السلع والخدمات.

المبحث الثاني: حسن تخصيص الموارد لإنتاج الأشياء المباحة.

المبحث الثالث: القدوة الحسنة في الاستهلاك.

المبحث الرابع: التحديد الكمي والنوعي للاستهلاك.

المبحث الخامس: العدالة فى توزيع السلع والخدمات.

المبحث السادس: خلق الدافع الاختياري لترشيد الاستهلاك.

المبحث السابع: التحذير والمراقبة على الإفراط في الاستهلاك.

المبحث الثامن: إلزام كل فرد بترشيد الاستهلاك ومعاقبة غير المرشدين.

المبحث التاسع: ترشيد السياسة الإعلامية.

الفصل الرابع: الغاية من ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق مصلحة الفرد.

المبحث الثاني: إصلاح الهيكل الاقتصادي في المجتمع.

المبحث الثالث: تحقيق التنمية الشاملة للأمة الإسلامية.

والخاتمة ونتائج البحث.

الخاتمة

١ـ إن مسألة الدوافع والغايات في النشاط الاقتصادي الإسلامي لها أهمية بالغة حيث إنّ النصوص الشرعية تبيّن مدى جوهرية وضخامة الفرق بين السلوك الاقتصادي للمسلم وغيره، وأيضاً تبيّن هذه النصوص مدى عمق العلاقة والارتباط بين الشريعة والاقتصاد، ومن ثمّ يختار المسلم البرنامج الترشيدي الإسلامي للاستهلاك بأنه مطلب شرعي يثاب عليه كما يحصل بذلك إشباع الحاجات المادية.

٢ـ إن الإنسان ينتج الأشياء والخدمات لينفقها في تيسير الحياة، والإسلام بحكمته العميقة يحدد مسار الإنفاق الاستهلاكي لأن زيادة الإنتاج وحدها لا تضمن سعادة الحياة إذا لم يُحَسن الإنفاق من حيث إن الفرد قد يبدد ما يملك في أشياء تافهة لا تفيد الجسم ولا تخدم العقل ولا ترفع الأقدار الأخلاقية ولا تعطى الثمار المرجوة ومن هنا بين النظام الاقتصادي الإسلامي المعايير المختلفة للإنفاق: ومنها: النفقات الواجبة أو المستحبة أو المحرمة كما جاء في البحث.

٣ـ إن الحكيم هو الذي يضع الأشياء في محلها فلا يقدم غير المهم على المهم ولا المهم على الأهم ولا المرجوح على الراجح ولا المفضول على الفاضل أو الأفضل بل يقدم ما حقه التقديم ويؤخر ما حقّه التأخير ولا يكبّر الصغير ولا يهون الخطير بل يجعل لكل شيء موضعه بالقسطاس المستقيم والشريعة الإسلامية نور مقبس من كلام خالق حكيم فلذا نجد اهتمام الإسلام بالإنفاق السليم في حصول الأشياء المتاحة حسب الأولوية والترجيح وحفظ المقاصد الشرعية بذلك، وبين فقهاء الإسلام أن للتكليف الإنفاقى درجات ثلاث:

بأن تكون الأشياء ضرورية أو حاجية أو تحسينية.

٤ـ من أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الاستهلاك الفردي الحفاظ على صحة الفرد لكونه أول لبنة للمجتمع السليم وهو إن كان صحيحاً يؤدى مهامه وفرائضه بكل كفاءة ومهارة فلذا لا يقر الإسلام الرهبنة والتقشف المتزائد بل يوجب

للفرد الغذاء المتكامل الذي يحفظ عليه صحته ويضمن له قوته البدنية من جميع أنواع البروتينات والدهنيات والفيتامينات، لأن المؤمن القوي الصحيح أحب إلى الله ورسوله الكريم ﷺ من المؤمن الضعيف وفي كل خير.

وأيضاً لا يسمح للفرد بأن يتناول الأشياء بمقدار يضر الجسم ويدمر الصحة، فلا إفراط ولا تفريط في استهلاك السلع والخدمات وبالإضافة إلى ذلك يهتم الإسلام بالنظافة الكاملة في جميع شئون الحياة من المأكل والمشرب والمسكن والملبس ويحافظ على جسم الإنسان وأناقته بتقديم التعليمات التربوية من المسواك والوضوء والغسل عند أداء العبادات اليومية والأسبوعية والسنوية، وبهذه الدقة يتم ترشيد سلوك المسلم الاقتصادي ليكون مثلاً رائعاً ونموذجاً عملياً في الحياة للناس أجمعين.

٥ـ ينظر الإسلام إلى المال نظرة احترام واهتمام لأنه قوام الحياة وزينة للناس وخير من عند الله تعالى، ويتبين من النصوص الواردة في البحث أن الشريعة الإسلامية تحث على حفظ المال وعدم إضاعته في الأعمال الضارة واستخدامه في فلاح الناس وتوفير السعادة الحقيقية لهم.

٦ـ من أهم ما قدمه الإسلام من عطاء اقتصادي قيم التوازن بين الجانب المادي والروحي للاستهلاك، فالإنسان كائن حي مكون من الجسد والروح وكل له متطلباته وحاجاته، إذا كان الجسد يتطلب الغذاء المناسب للنمو والبقاء، كذلك الروح يقتضى السمو والارتقاء إلى درجات العلا، فلا يمكن إهمال أحدهما على حساب الآخر.

٧ـ إن البطالة ظاهرة عالمية وسرطان لجسد الاقتصاد العالمي وقليلاً ما نجحت الدول في معالجة هذه القضية الهامة، وقد عالجها الإسلام بتشغيل كل فرد من أفراد القوى العاملة وبأقصى طاقة إنتاجية ممكنة في أعمال مباحة شرعاً ولذلك يستهدف الاقتصاد الإسلامي توفير مستوى الطلب الكلي لتحقيق التوظف الكامل عن طريق تساوى الاستثمار مع الادخار، وقد شجع الإسلام الاستثمار بطرق عملية عديدة، منها:

۞ الإنفاق الاستهلاكي الواجب على الفرد لنفسه وأهله وذوى القربى والفقراء.

۞ توفير مستوى الكفاية لكل إنسان بما يحقق من زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.

۞ تحريم إكتناز الأموال وتبشير الكانزين بعذاب أليم.

۞ تحريم سعر الفائدة على رأس المال ومحاربة المرابين.

۞ فرض الزكاة على المال المدخر الذي لا يجد طريقة إلى الاستثمار.

۞ إتاحة الفرصة للعاطلين بإنشاء صناعات صغيرة ذات نطاق واسع.

۞ تشجيع العمل اليدوي إقتداء بسنة الأنبياء والمرسلين عليهم السلام.

۞ منع الاستهلاك التفاخري لتوسيع الطلب الإجمالي للصناعات المحلية.

كل هذه الوسائل العملية يتخذها المنهج الاقتصادي الإسلامي في القضاء على البطالة التي شغلت الدول والحكومات اليوم.

وذلك بتنفيذ البرنامج الاقتصادي الإسلامي لترشيد الاستهلاك الفردي للسلع والخدمات من خلال قواعده وضوابطه المذكورة في البحث.

٨ـ إن الإسلام يشجع جميع أنواع الإنتاج للأشياء المباحة والنافعة ونبه القرآن في مواضع كثيرة على الثروات والموارد الطبيعية ليستخدمها الإنسان في عمارة الأرض وبين الفقهاء الكرام عناصر الإنتاج وأنواع العمل وأصناف الخدمات التي تنفع البشر وتيسر الحياة الإنسانية.

٩ـ من أجل توفير الحياة الطيبة لكل فرد في المجتمع يقوم المنهج الاقتصادي الإسلامي بتخصيص القدر الكافي من الموارد المتاحة لإنتاج السلع الضرورية أولاً ثم السلع الحاجية وبعد ذلك يتجه الإنتاج إلى السلع الكمالية فلا يسمح بإنتاج أو استيراد

السلع الكمالية قبل توفير ما يحتاج إليه كل فرد من أفراد المجتمع من ضروريات الحياة الأساسية.

١٠- ومن أهم الأساليب الحاسمة التي اعتمد عليها المنهج الاقتصادي الإسلامي لترشيد الاستهلاك الفردي أسلوب التحديد الكمي والنوعي للاستهلاك، وتطلق هذه القاعدة على استهلاك المال وما في حكمه لتحديد كمية الأشياء المستهلكة.

١١- ومن وسائل الإسلام لتكوين المسلم الاقتصادي الرشيد التحذير والمراقبة على الإفراط في الاستهلاك، فقد كره الله سبحانه وتعالى للإنسان أن يسرف في استهلاك السلع والخدمات لأنه سبحانه لا يحب المسرفين وحذر النبي ﷺ عن الإفراط في إشباع الحاجات الجسدية لأنه يؤدي إلى ضياع الأموال وفساد الصحة وبلادة العقل والفكر.

وبالإضافة إلى التحذير والتنفيذ من سوء مراقبته بأساليب مختلفة.

١٢- إن الإعلام أهم الوسائل للدعاية والإعلان عن السلع والخدمات ولخطورته في ترويج المبيعات وضع الإسلام هدفه ووضع له عدة قواعد ليتم ترشيد السياسة الإعلامية على أكمل وجه. أما هدف الإعلام فهو إخبار الفرد بوجود السلعة أو الخدمة بمواصفات صحيحة ونصيحته بترشيد الاستهلاك من خلال بيان المزايا الصحية والاجتماعية والأخلاقية لاستهلاك الحلال من السلع والخدمات وإظهار عيوب الحرام والضار من البضاعة المروجة.